الأمم المتحدة S/PV.5315

مجلس الأمن

السنة الستون

مؤقت

الجلسة **٥٣١٥**

الثلاثاء، ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السير إمير جونز باري	(المملكة المتحدة)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد دنيسوف
	الأرجنتين	السيد دالوتو
	البرازيل	السيد ساردنبرغ
	بنن	السيد أيدوهو
	الجزائر	السيد بعلي
	جمهورية تترانيا المتحدة	السيد ماهيغا
	الدانمرك	السيدة لوي
	رومانيا	السيد موتوك
	الصين	السيد لي سونغ
	فرنسا	السيد دلاسابلير
	الفلبين	السيد مركادو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد برنسك
	اليابان	السيدة ياماناكا
	اليونان	السيد فاسيلاكيس

جدول الأعمال

بعثة مجلس الأمن

تقرير بعثة مجلس الأمن الموفدة إلى وسط أفريقيا خلال الفترة من ٤ إلى ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ (S/2005/716)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

05-62880 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

الإعراب عن الشكر للرئيس السابق

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بما أن هذه أول جلسة يعقدها مجلس الأمن في شهر كانون الأول/ديسمبر، أود أن أغتنم هذه الفرصة، بالنيابة عن المجلس، لكي أشيد إشادة حارة بسعادة السيد أندريه أ. دنيسوف، الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، على عمله رئيسا لمجلس الأمن خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. وأنا على ثقة بأنني أعبر عن جميع زملائي، أعضاء المجلس، في الإعراب عن تقديرنا للسفير دنيسوف ولفريقه على الطريقة التي أدارا بها أعمال المجلس خلال الشهر الماضي.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

بعثة مجلس الأمن

تقرير بعثة مجلس الأمن الموفدة إلى وسط أفريقيا، خلال الفترة من ٤ إلى ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ (S/2005/716)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي أوغندا وبوروندي ورواندا، يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة بدون أن يكون لهم حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة الرئيس، شغل السيد بوتاغيرا (أوغندا)، والسيد نكينغي (بوروندي)، والسيد كامانزي (رواندا) المقاعد المخصص لهم في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أرحب وأنوه بوجود السيدة أكيكو ياماناكا، الأمينة البرلمانية للعلاقات الخارجية، في مقعد وفد اليابان.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2005/716، التي تتضمن تقرير بعثة مجلس الأمن الموفدة إلى وسط أفريقيا خلال الفترة من ٤ إلى ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥.

أود أولا أن أعطي الكلمة لسعادة السيد جان – مارك دلا سابلبير، الممثل الدائم لفرنسا، الذي قاد بعثة مجلس الأمن الموفدة إلى وسط أفريقيا، لكي يتولى عرض تقريره. وأود بصورة خاصة أن اشكره على القيادة التي وفرها للبعثة.

السيد دلا سابلبير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): بعد مرور ثلاثة أسابيع منذ أن عادت إلى نيويورك البعثة الموفدة إلى وسط أفريقيا التي تشرفت بقيادتها، يسرني أن أرحب بعقد هذه الجلسة الإضافية، التي تتيح فرصة لممثلي البلدان التي قمنا بزيارتها لكي يخاطبوا المجلس. وأود أولا أن أعرب مرة أخرى عن امتناننا لهم على الاستقبال الذي حظيت به البعثة في أوغندا، وبوروندي، وجمهورية تترانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا.

وعوضا عن تكرار تأكيد ما قلته هنا قبل ثلاثة أسابيع، في الجلسة ٥٣٠٥، أود بدلا من ذلك أن أوضح بإيجاز الدروس الرئيسية المستخلصة من البعثة في ما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي. ويمكن لأعضاء

المجلس أن يرجعوا أيضا إلى تقرير البعثة (S/2005/716)، الذي يتناول مسائل أخرى ويقدم توصيات عديدة.

إن عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية تسير على الطريق الصحيح. ولكن ما زالت هناك تحديات كبيرة يتعين التغلب عليها. أولا وقبل كل شيء، ستتطلب الانتخابات التي يحدو الشعب الكنغولي أمل كبير في أن يشارك فيها بذل جهود هائلة، وخاصة في ما يتعلق بالسوقيات. ولا بد من إتباع جدول زمني صارم بين إجراء الاستفتاء المقرر في ١٨ كانون الأول/ديسمبر والانتخابات التشريعية والرئاسية التي يجب أن تجرى قبيل نهاية الفترة الانتقالية، بالتحديد، في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦. ولقد أكدت البعثة في عدة مناسبات خلال زيارتها، على أهمية التقيد بذلك التاريخ.

ثانيا، نظرا لأعمال الجماعات المسلحة، يشكل توفير الأمن في الجزء الشرقي من البلد مدعاة إلى القلق، ناقشته البعثة نقاشا مطولا خلال زيارتها. وسواء كانت الجماعات المسلحة كونغولية أو أجنبية، وسواء كانت تمثل تهديدا عسكريا جديا أو لا تمثله، فإن الشعب الكونغولي هو أول من يعاني من أعمال هذه الجماعات. وبالتالي يجب أن نساعد جمهورية الكونغو الديمقراطية في جهودها الرامية إلى إصلاح القوات المسلحة بغية تمكينها من التصدي الكامل للمشكلة. ويجري بالفعل بذل جهود جريئة في إيتوري وفي كيفاس، وخاصة في منتزه فيرونغا الوطني. ووفقا لولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، تقوم البعثة بدعم تلك الجهود.

ويشكل إرساء سيادة القانون التحدي الثالث لمستقبل جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولا بد للحكومة أن تبدي كل العزم اللازم لتلك المهمة. وعلى المجتمع الدولي، ولاسيما بلدان المنطقة، أن تقدم لها الدعم الثابت.

وفي بوروندي، حققت عملية الانتقال نجاحاً يحق للبوروندين أن يفخروا به. فعملية السلام والمصالحة الوطنية تضرب مثالاً رائعاً للمنطقة. وطوال زيارتنا لبوروندي، كانت هناك مسألتان هما محور مناقشاتنا، وأعتقد أنهما ما زالتا من الشواغل الرئيسية. أولاً، كيف سنكفل تعزيز دور المجتمع الدولي، بدءاً بالأمم المتحدة، في المرحلة الجديدة التي بدأت في أعقاب استعادة السلام؟ فالأمم المتحدة، التي كان دعمها ضرورياً لنجاح عملية الانتقال، عليها أن تنسحب الآن وأن تُفسح المجال للآخرين. وفي هذا الصدد، فإن مبدأ فك الارتباط التدريجي الذي ناقشناه مؤخراً مع وزير الخارجية، الذي شرفنا بحضوره، يحظى بتوافق آراء وينبغي أن يدعمه التزام لا من المانحين والمستثمرين فحسب، بل ومن دول المنطقة أيضاً. وسيكون لذلك دوره الإيجابي للغاية لصالح السلام في بوروندي، وسوف نتابعه عن كثب بينما نعكف على تقييم الموقف.

أما المسألة الثانية، فتمثلت في مشكلة قوات التحرير الوطنية، التي ما زالت تشكل تحدياً. ولا بد لنا أن نشيد بجهود الوساطة التي بذلتها السلطات التنزانية لتشجيع تلك الحركة على الانضمام إلى عملية السلام. ونأمل أن تعود قوات التحرير الوطنية إلى طاولة المفاوضات. وأذكر أن الأمين العام قد أكد استعداده قبل عام مضى للنظر في فرض جزاءات على الأفراد الذين يهددون عملية السلام والمصالحة الوطنية. وأعتقد أنه لو طلبت الحكومة ذلك، ينبغي أن يكون أعضاء المجلس على استعداد للقيام بذلك.

وفي إطار القرار المتخذ بشأن بوروندي ومشاريع القرارات قيد المناقشة في مجلس الأمن حالياً، خلصت بعثتنا منذ عودتها إلى عدة استنتاجات. وكانت البعثة مفيدة للغاية في إحاطة المجلس علماً بالتطورات الجارية بشكل أفضل، وكان بوسع المجلس أن يبعث برسالة واضحة. وأود أن أؤكد أنه كان لي عظيم الشرف بقيادة هذه البعثة. وأعتقد أن

أعضاء المجلس سيسعدهم الاستماع إلى ردود فعل بلدان المنطقة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أدعو أعضاء المجلس الذين يرغبون في أخذ الكلمة إلى إبلاغ الأمانة العامة برغبتهم هذه.

السيد ماهيغا (جمهورية تترانيا المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أود أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وأن أتقدم بالشكر والتهنئة إلى وفد الاتحاد الروسي على رئاسته الزاخرة بالأحداث في الشهر الماضي.

تعد منطقة البحيرات الكبرى في وسط أفريقيا تعبيراً جغرافياً عن تاريخ مشترك وثقافة مشتركة بين الشعوب، لكن دون وجود أواصر مؤسسية رسمية بين بلدان المنطقة. وفي العقد الأخير، نُكِبَت المنطقة بصراعات داخلية وفيما بين الدول أدت إلى زعزعة الاستقرار الإقليمي،الأمر الذي هدد السلم والأمن الدوليين وأثار قلق مجلس الأمن.

وقد دخلت الصراعات في المنطقة الآن في منعطف حاسم نحو التسوية من خلال المبادرات المشتركة لبلدان المنطقة والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. والزيارة السادسة على التوالي التي يقوم بها مجلس الأمن للمنطقة قد أكدت التطورات الإيجابية التي شهدتها. ولكن، كما في حالة الصراعات الطويلة الأمد، ما زالت هناك تحديات ضخمة يتعين أن يواصل مجلس الأمن وبلدان المنطقة مواجهتها، فرادى وجماعة.

والإنجاز الرئيسي الذي تحقق هذا العام هو الانتقال الديمقراطي الناجح وتنصيب حكومة منتخبة في بوروندي. وعملية الأمم المتحدة في بوروندي دخلت في المرحلة الأخيرة من الانتقال، بعد ١٠ سنوات من المفاوضات الصعبة وعدم الاستقرار في ذلك البلد. والمهمة الرئيسية لعملية الأمم المتحدة قد أُنجِزت، لكن حكومة بوروندي وبعثة الأمم المتحدة اتفقتا على مواصلة العمل معاً بينما ترسخ الحكومة سلطتها وتنسحب البعثة بشكل تدريجي.

وتسير حكومة بوروندي على طريق المصالحة الوطنية من خلال الحوار واقتسام السلطة والمبادرات القضائية وإعادة البناء والتنمية. وثمة مجال لعملية الأمم المتحدة في بوروندي لمساعدة الحكومة في بناء القدرة الإدارية والقضائية في تلك المجالات. أما في قطاع الأمن، فيتعين على البعثة أن تواصل مساعدة الحكومة في إتمام برنامج نزع سلاح القوات المسلحة الجديدة وتسريحها وإعادة إدماجها، وإنشاء قوة شرطة جديدة.

وبينما تحسن الوضع الأمني تحسناً كبيراً في معظم أنحاء البلد، يعاني السكان المدنيون في الضواحي الريفية للعاصمة بوجمبورا وبعض المقاطعات الغربية من تهديدات عناصر من قوات التحرير الوطنية لشعب الهوتو، التي لم تنضم بعد إلى المؤسسات الديمقراطية. وما زال تواجد البعثة في تلك المناطق مطلوباً لمساعدة الحكومة على حماية مواطنيها. ويعود اللاجئون من البلدان المجاورة بأعداد كبيرة؛ ولذلك، ينبغي أن تكون عودتهم الآمنة وإعادة إدماجهم من الأولويات. وتترانيا مستعدة للعمل مع حكومة بوروندي والأمم المتحدة لتسهيل القيام بمحاولة أخرى لدمج قوات التحرير الوطنية لشعب الهوتو في التيار الرئيسي للحكومة والسياسة العامة في بوروندي.

وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، اضطلعت الأمم المتحدة بواحدة من أكبر وأعقد عمليات الانتقال وتحقيق الاستقرار في تاريخها. وتمضي العملية الانتخابية والجدول الزمني كما هو مرسوم، وينتهي الموعد المحدد لإتمام هذه العملية في ٣٠ تموز/يونيه ٢٠٠٦. وفي نفس الوقت، تقدم الأمم المتحدة والمجتمع الدولي المساعدة للحكومة الانتقالية في

بناء مؤسسات الإدارة والحكم، بما في ذلك مؤسسات تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون. وفي بلد مترامي الأطراف مثل الكونغو، ذات التاريخ الطويل من الحروب الأهلية والانهيار شبه الكامل لمؤسسات الحكم، ينبغي إيلاء نفس الاهتمام والأولوية لحماية المدنيين بينما يتجه البلد نحو عقد انتخابات ديمقراطية لأول مرة منذ أكثر من ٤٠ سنة.

وإصلاح القطاع الأمني في جمهورية الكونغو الديمقراطية أمر حيوي لوحدة البلد واستقرار الكونغو ذاته ومنطقة البحيرات الكبرى برمتها. وقد أحرز تقدم يستحق الثناء فيما يتعلق بنزع سلاح المحاربين السابقين وتسريحهم وإنشاء جيش وطني جديد ومتكامل بدعم من بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فضلاً عن المساعدة الدولية الثنائية. وقد تم تشكيل ست وحدات عسكرية متكاملة، يضاف إليها ثلاث وحدات أخرى قريباً، والمزمع إنشاء ١٨ وحدة قبل انتهاء برنامج الانتخابات.

وما زال يتعين ترشيد تشكيل وإدارة الجيش الجديد لضمان الفعالية والروح المعنوية. وترسيخ الطابع الوطني للجيش. وسرعة تشكيل المجلس الأعلى وتنفيذ توصيات بعثة الاتحاد الأوروبي لإسداء المشورة وتقديم المساعدة في مجال إصلاح القطاع الأمني في جمهورية الكونغو الديمقراطية ضروريان لإنشاء جهازين حديثين للشرطة والجيش وتجهيزهما بالمعدات بشكل جيد.

وينبغي أن يكون الجيش الوطني الجديد في الطليعة عند معالجة المشكلة الناجمة عن وجود جماعات أجنبية مسلحة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. القوات الديمقراطية لتحرير رواندا تمثل تهديدا متزايدا للسكان المدنيين الكونغوليين، وتحديا مستمرا لسلطة الحكومة الانتقالية في كينشاسا، وتهديدا مزمنا لرواندا المجاورة ولاستقرار المنطقة. والتقارير التي تفيد باستمرار وجود جماعات مسلحة تابعة لحزب تحرير شعب الهوتو – قوات التحرير الوطنية في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، وارتباطها المحتمل بالقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، تدل على وجود عامل إضافي لزعزعة استقرار بوروندي والمنطقة. وما زالت هناك أيضا بعض الجماعات الأجنبية المسلحة والميليشيات المحلية في منطقة إيتوري ومنطقتي كيفو التي ينبغي احتواؤها والتصدي لها. والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، بدعم من بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، قد أظهرت قدرة لافتة على منازلة تلك القوات، كما حدث في العملية الأخيرة في إيتوري ومنطقتي كيفو. والطلبات التي وردت مؤخرا من بلدان اللجنة الثلاثية زائد واحد، وهي جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وأوغندا وبوروندي، من أجل الحصول على دعم أكبر من بعثة منظمة الأمم المتحدة لتمكين القوات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية من التصدي لهذا التحدي، ينبغي للمجلس أن يقيمها وأن يستجيب لها بشكل عاجل.

والتحدي الرئيسي الآخر هو الحالة الإنسانية المهملة في المنطقة. وتفيد التقارير بأن أكثر من ١ ٠٠٠ شخص يموتون يوميا من أسباب تتعلق بالصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولقد لقي أكثر من ٣,٨ مليون شخص حتفهم خلال الست سنوات الأخيرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية من سوء التغذية والأمراض الناتجة عن الحرب. ولقد تسببت فلول جيش الرب للمقاومة في شمال أوغندا عبر السنوات في تشريد واسع النطاق للسكان، وما زالت تهدد أمن السكان المدنيين والعاملين في الأنشطة الإنسانية.

وهذه الحالة الإنسانية الأليمة هي إضافة للتاريخ الصارخ للإبادة الجماعية التي أزهقت أرواح قرابة مليون نسمة في رواندا في ثلاثة أشهر خلال عام ١٩٩٤، ولتاريخ مئات الآلاف من اللاجئين الموجودين في بلدان مثل تترانيا

منذ عدة عقود. وينبغي لمجلس الأمن أن يوفر للمجتمع الدولي القيادة المطلوبة على وجه السرعة في التصدي لهذا التحدي الإنساني. وحيث أن اللاجئين قد بدأوا العودة بأعداد كبيرة إلى بوروندي وبعض أنحاء جمهورية الكونغو الديمقراطية، ينبغي تقديم المساعدات الكافية من أجل العودة الآمنة لهم إلى مناطقهم الأصلية واندماجهم فيها.

وبالتأمل فيما مضى، مر مجلس الأمن بأوقات عصيبة وشاقة حينما شابت الأخطاء والعيوب استجاباته. ولكنه لم يتردد في استخلاص العبر من تلك التجارب، وقام بتحسين استجابته وتنفيذ ولايته في المنطقة. ويحظى المجلس بثقة حكومات المنطقة وثقة المجتمع المدني الواعي فيها والمستعد للعمل في شراكة مع الأمم المتحدة.

إن نتائج وأحكام وتوصيات البعثة الموفدة مؤخرا إلى منطقة البحيرات الكبرى، برئاسة السفير دلا سابلبير، تعبر عن آمال وطموحات شعوب وحكومات المنطقة. وينبغي أن يشجع المجلس على تكثيف ومواصلة الاستجابة الشاملة من منظومة الأمم المتحدة وأن يحفز المجتمع الدولي على دعم بلدان المنطقة في مجالات اهتماماتها وأولوياتها المحددة. وينبغي أن يكون البرنامج المشترك للأمم المتحدة وبلدان المنطقة منع نشوب صراعات جديدة وتعزيز عملية السلام وتحقيق الاستقرار في المنطقة عن طريق بناء السلام. وتود تنزانيا أن تعطي دفعة لهذا البرنامج خلال رئاستها للمجلس الشهر المقبل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم المجلس أغتنم هذه الفرصة لأشكر حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة على الدور الذي تؤديه، خاصة في استضافة مئات الآلاف من اللاجئين.

السيد بعلي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية باسم وفدي أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن وأن أشيد بالسفير دنيسوف وبأعضاء وفده على إدارتهم الناجحة لأعمالنا في الشهر الماضي.

وأود أن أشيد أيضا بالسفير جان – مارك دلا سابلبير على الطريقة التي قاد بها بعثتنا الموفدة إلى وسط أفريقيا وأن أعرب عن ارتياحنا للنتيجة الإيجابية التي حققتها البعثة.

أثناء مناقشة مجلس الأمن مؤخرا للتقرير الخامس للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في بوروندي (S/2005/728) (انظر S/PV.5311)، سنحت لنا الفرصة لتأكيد الشعور الذي خالجنا خلال زيارتنا للمنطقة بإحراز تقدم كبير وببقاء تحديات عديدة على طريق استعادة السلم والاستقرار والتقدم في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي. ولم تعد استعادة السلم والاستقرار تبدو وكأنها تمثل تحديا طاغيا، فبالمثابرة من جانب الأطراف الرئيسية في الميدان وبدعم حازم من المجتمع الدولي ثمة ما يدعونا اليوم للأمل في استكمال الانتقال بنجاح في هذين البلدين.

ولكي يتحقق ذلك، يجب بكل تأكيد الالتزام بموعد ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ لإنهاء الفترة الانتقالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، حتى نتمكن من القضاء على حرمان الذين قد ينجرون إلى إغراء إعادة إشعال نيران الأزمة من أية ذرائع لفعل ذلك. ونحث حكومة الوحدة الوطنية والانتقال على التعويض عن التأخير في إصلاح قوات الأمن؛ وحل الصعوبات المادية التي يواجهها الجيش والشرطة الوطنيين؛ وتعجيل عملية إعادة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإدماج القوات المسلحة الوطنية؛ وبسط سلطة الدولة على كل الأراضي.

وعشية الاستفتاء الدستوري في ١٨ كانون الأول/ديسمبر، الذي سيكون حالة اختبار حقيقية للانتقال الجاري حاليا، يجب أن يكون الإدماج للجميع والشفافية

سمتين للعملية الانتخابية في مرحلتيها التحضيرية والتنظيمية بغية ضمان مصداقية النتائج وكفالة شرعية المؤسسات المتمخضة عنها وتعزيز فرص مقاومتها لأية منازعات والنجاة منها.

ونشيد في هذا الصدد بحماسة الكونغوليين في عملية تسجيل الناخبين. فهذا مؤشر على دعمهم للانتخابات ويؤكد الأهمية التي يولونها للجدول الزمني للانتخابات من حيث تحقيقها لآمالهم في المجالات الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وبالنظر إلى حجم جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإن الإعداد والتنظيم لهذه الانتخابات، التي ستكون الأولى منذ أكثر من ٤٠ عاما، مليئان بالعديد من المشاكل الخاصة بهذا البلد في المجال اللوجيستي والاتصالات. وسيكون هذا تحديا بحد ذاته؛ ويجب أن يسهم المجتمع الدولي في التصدي له. وفي هذا السياق، نشيد ببعثة منظمة الأمم المتحدة على الجهود التي بذلتها لتذليل هذه الصعوبات. ونحث الحكومة الانتقالية على تهيئة الظروف لنجاح الانتخابات من خلال تعجيل إصدار جدول زمني للانتخابات وضمان التقيد به، ومن خلال ضمان اعتماد قانون انتخابي في الوقت المناسب والذي يقضي على الإقصاء ويكفل الامتثال لقواعد المنافسة الديمقراطية، بما في ذلك الامتثال لقواعد الشفافية وحرية التعبير.

وفي المجال الأمني، نعتقد أن وجود الميليشيات والجماعات المسلحة الأجنبية في القسم الشرقي من البلاد هو سبب إضافي للقلق على مستقبل عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية وعلى الاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى بشكل عام. ونرحب بالموقف الحازم الذي تتخذه إزاءها القوات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بدعم من بعثة منظمة الأمم المتحدة، وكذلك بالجهود التي تبذلها البلدان الأعضاء في اللجنة الثلاثية زائد واحد لتمكين الحكومة الانتقالية من نزع سلاح هذه الجماعات وضمان إعادتها إلى أوطانها. ونحث بلدان المنطقة على احترام سيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية وتقديم التعاون الكامل لفريق الخبراء المنشأ بموجب القرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤).

وبوروندي من جانبها قد بدأت الآن المرحلة الحاسمة في بناء السلام وتعمير البلد، وذلك في أعقاب الاستكمال الناجح للعملية الانتقالية وإقامة مؤسسات منتخبة ديمقراطياً. والصعوبات التي مازالت تواجهها ستجعل منها مرشحة رئيسية للجنة بناء السلام عند إنشاء تلك الهيئة. والآن، يعد دعم الشركاء الدوليين والمساعدة التي تقدمها أوساط المانحين ضروريين لتمكين السلام من ترسيخ جذوره في البلد بشكل دائم.

وقد برهنت السلطات الجديدة بتحديدها أولويات خطة عملها على عزمها التصدي مباشرة لمصادر الصراع، والعمل على إحلال السلام والديمقراطية، وتعزيز المصالحة الوطنية، ومكافحة الإفلات من العقاب من خلال إنشاء لجنة تقصي الحقائق والمصالحة والدائرة القضائية الخاصة التي يلزم تحديثها وصقلها.

ويؤسفنا رفض قوات التحرير الوطنية الجلوس إلى مائدة التفاوض والمشاركة في عملية السلام. ونرى أنه لا بد من بذل قصارى الجهد لإقناع تلك الحركة بوقف العمليات القتالية والإسهام بالتعاون مع السلطات المنتخبة في إعادة إعمار البلد.

ومع أننا نؤيد كل التأييد طلب الحكومة تعديل وجود الأمم المتحدة ليتواءم مع الواقع الجديد في البلد، نرى أن التاريخ القريب واستمرار هشاشة الحالة يجعلان من الأفضل التروي فيما يتعلق بخروج المجتمع الدولي من بوروندي. بيد أن مجلس الأمن يجب أن يفكر مليا في أساليب

وشروط الانسحاب التدريجي لعملية الأمم المتحدة في بوروندي التي تمكن العملية من مواصلة الوفاء بولايتها على نحو فعال ومنظم، في تعاون وثيق مع حكومة بوروندي.

كذلك يرى وفدي من الأمور المشجعة التزام السلطات في أوغندا وإصرارها على مواصلة اتخاذ التدابير اللازمة لكفالة أمن المساعدة والمعونة الإنسانية في شمال البلد.

ونأسف لتأجيل مؤتمر منطقة البحيرات الكبرى، ونرجو أن يمكن المحافظة على الروح التي سادت الإعداد لهذا المؤتمر ضمانا لنجاحه.

وأخيرا، نعرب عن ترحيبنا بالمبادرة التي تضطلع بها بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وعملية الأمم المتحدة في بوروندي لفرض الاحترام لسياسة عدم التسامح إزاء الاستغلال الجنسي والإساءة الجنسية في نطاق هاتين البعثتين، ونشجعهما على المثابرة في هذا الاتجاه.

السيد ساردنبرغ (البرازيل) (تكلم بالإسبانية): أود أن أقدم لكم يا سيدي ولوفد المملكة المتحدة تهانينا وأفضل تمنياتنا بالتوفيق خلال رئاستكم لمجلس الأمن. كما نود أن نشكر السفير أندريه دنيسوف ووفد الاتحاد الروسي على ما قاما به من عمل ممتاز في رئاسة المجلس أثناء شهر تشرين الثاني/نوفمبر.

وأغتنم هذه الفرصة أولا لأشكر سفير فرنسا على ما أبداه من روح القيادة في بعثات مجلس الأمن إلى وسط أفريقيا. وقد استطعنا المشاركة في تلك الزيارات خلال العامين تقريبا اللذين تمتعت فيهما البرازيل بعضوية المجلس، ويسرنا التنويه بأن تقدما ملموسا قد طرأ على الحالة في المنطقة خلال تلك الفترة. ومن دواعي سرورنا أيضا أن نشير إلى أهمية تلك البعثات ونفعها لتنمية علاقات أكثر إيجابية بين المجلس وحكومات المنطقة والجهات الفاعلة فيها، بما فيها أعضاء المجتمع المدني. ونرى من الضروري فوق كل شيء أن نشدد على مزايا الحوار بين المجلس وبلدان المنطقة، بعد أن اعتمد المنظور الإقليمي بوصفه أكثر الطرق فعالية للعمل الذي يتخذه المجلس والمجتمع الدولي في أفريقيا الوسطى.

وقد كان العنصر الإقليمي في صميم اتفاقات السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي. وكان قادة المنطقة هم الذين وجدوا أفضل توازن يؤدي لوقف إطلاق النار ومفاوضات السلام التي تعقبه. لذلك يجب أن يواصل زعماء المنطقة تقديم المشورة لمجلس الأمن، ليس فقط لأن لديهم إلماما جيدا بمشاكل المنطقة ولأنهم أكثر الناس تأثرا بعواقب الحرب ومزايا السلام، وإنما أيضا لأن قسطا كبيرا من تحديات تحقيق السلام الدائم في بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ما زال يتوقف على التعاون الإقليمي، كما في حالة تناول المسائل المتعلقة بمراقبة العناصر الأجنبية المسلحة في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية والاتجار بالأسلحة وبالموارد المعدنية المستغلة بشكل غير قانوني.

وبالمثل، يتعين أن يبدأ إيجاد حلول دائمة لمشكلة الحصول على الأرض ومشكلة الكثافة السكانية العالية في بوروندي ببذل جهود جماعية تحقق مصلحة جميع البلدان المجاورة.

وأعرب عن ارتياحي الشديد لملاحظة ما أحرز من تقدم حتى الآن في الأعمال التحضيرية للمؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى. وقد تمكنت بعثة المجلس إلى المنطقة من الاطلاع على ذلك التقدم، وهنئ ممثلي البلدان الأعضاء في المؤتمر على الجهود التي بذلوها لإيجاد حلول مشتركة لا يقتصر فيها الاهتمام على مسألتي السلام والأمن فحسب وإنما يوجه أيضا إلى مسائل التنمية الاجتماعية والاقتصادية، لأنه لا يمكن أن يوجد سلام مستدام ما دامت الهياكل الاقتصادية والاجتماعية الحالية قائمة. وندرك جميعا وجوب المحافظة على سرعة العمل ووفاء جميع الجهات المشاركة في

العملية، بما في ذلك الدوائر المانحة، بالتزاماتها، وعملها على عقد مؤتمر القمة الثاني في وقت قريب.

وختاما، أشدد على ثقة بلدي في السلطات السياسية والزعماء في المنطقة بأسرها وفي التزامهم بإحلال سلام دائم في جمهورية الكونغو الديمقراطية. والأشهر الستة القادمة غاية في الأهمية، ونرجو أن يتسنى للمجلس أن يواصل تقديم دعمه في تنسيق وثيق مستمر مع القادة الإقليميين. وإني على يقين من أن بمقدور الممثلين الأفريقيين في المجلس، بمساعدة الأمانة العامة وبالتعاون مع أعضاء المجلس الآخرين، أن يجدوا أفضل طريقة لاستمرار الأمم المتحدة في أداء دورها الهام في تحقيق السلام والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي المجاورة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أنتقل الآن إلى المتكلمين الذين سيشاركون بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

وأول المتكلمين المدرجين في قائمتي هو ممثل رواندا، وأدعوه لشغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كامانزي (رواندا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية بتهنئتكم يا سيدي الرئيس على تولي المملكة المتحدة رئاسة المجلس عن شهر كانون الأول/ديسمبر، وأن أرجو لكم كل التوفيق في هذا المسعى. ولكم أن تعتمدوا على دعم وفدي غير المشروط. كما نهنئ السفير أندريه دنيسوف، ممثل الاتحاد الروسي، على رئاسته المتميزة للمجلس في تشرين الثاني/نوفمبر.

زيادة على ذلك، أرجو أن أعرب عن ثناء وفدي عليكم يا سيدي لعقدكم هذه الجلسة في أعقاب الزيارة التي قام بها مجلس الأمن لمنطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا الشهر الماضي. واسمحوا لي بتوجيه تقديري الصادق للسفير جان مارك دي لا سابلبير لنجاحه الشديد في رئاسة البعثة وللتقرير الشامل عن بعثة مجلس الأمن (S/2005/716).

لقد أتاحت بعثات مجلس الأمن إلى أفريقيا فرصة لا تبارى للتباحث مع قادة البلدان التي زارتها بشأن ما أحرز من تقدم وسبل المضي قدما في إيجاد حلول دائمة لتحديات السلام والأمن الطويلة الأمد في قارتنا.

وخلال بعثة مجلس الأمن في الشهر الماضي إلى منطقة البحيرات الكبرى، أتيحت للمجلس فرصة أخرى ليشهد التطورات السياسية الإيجابية في بوروندي ويؤكد مجددا تصميمه على مصاحبة جمهورية الكونغو الديمقراطية في مسيرة التحول حتى نهايتها السلمية من خلال عملية انتخابية متسمة بالشفافية والديمقراطية، من المقرر إتمامها في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦.

وفي حين أن وفدي يُقَدِّرُ جهود مجلس الأمن بمواصلته دعم العمليات السياسية التي تستهدف إنهاء أزمات الصراع التي أَثَّرت تأثيرا مدمرا على بلدان منطقتنا الإقليمية إبان العقد المنصرم، فإننا نعتقد أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يتبع نهجا حاسما بشكل أشد إزاء الأسباب الكامنة وراء استمرار حالة عدم الاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى وذلك بغية تحقيق السلام والرخاء الدائمين فيها.

وكان من الواضح كل الوضوح أن عمليات السلام في المنطقة كانت عرضة للتقويض المستمر بفعل الأنشطة العسكرية غير المقيدة التي كانت تقوم بها القوات الهدَّامة العاملة في أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث كانت تشن منها هجمات عسكرية قاتلة في البلدان المجاورة وترتكب بشكل منتظم فظائع تفوق الوصف ضد السكان المدنيين الأبرياء. أما فيما يخص رواندا، فإننا لسنا بحاجة إلى تذكير هذه الهيئة بأن عدم الاستقرار على امتداد حدودنا مع جمهورية الكونغو الديمقراطية خلال العقد المنصرم – والذي

نشأ بسبب الأنشطة العسكرية التي كانت تقوم بها القوات المسلحة الرواندية السابقة/إنتيراهموي بلا هوادة وبلا عوائق – لم يكن بالمستطاع معالجته على نحو مناسب، على الرغم من النداءات العديدة التي صدرت عن حكومتي إلى المجتمع الدولي من أجل إيجاد حلول تُنهيْ ذلك التهديد المستمر.

ومما يبعث على الدهشة، أن مجلس الأمن اتَّخذَ، مرة تلو الأخرى، موقفا بأنه يتعين على تلك القوات الهدامة أن تنزع أسلحتها طواعية. وقد أثبتت صحة تحفظات حكومتي حيال فعالية ذلك النهج النتائج الهزيلة التي أحرزت حتى الآن في حمل القوات الهدامة على نزع أسلحتها نزعا فعالا. فقد كانت قيادتها، طوال الوقت، ترفض رفضا شديدا الاستجابة إلى النداءات العديدة – ولو أنها نداءات ليِّنة – التي صدرت عن مجلس الأمن، بينما كانت تُعرقل بشراسة أولئك الذين حاولوا نزع أسلحتهم والعودة إلى ديارهم. وقد أسفر ذلك النهج عن ترسيخ سياسي وعسكري لتلك القوات الهدامة وعن حدوث توترات غير مستحبة ومتكررة فيما بين البلدان الواقعة داخل المنطقة الإقليمية.

ويود وفدي أن يسجل رسميا ارتياحه حيال الموقف الأخير لمجلس الأمن من أن نزع السلاح الطوعي من لدن القوات الهدامة قد وصل إلى حدوده القصوى، وبالتالي ما عادت بالإمكان الدعوة إليه باعتباره سبيلا ناجعا لتفكيك شبكات الجماعات المسلحة، وذلك على نحو ما جاء في البيان الرئاسي الصادر عن مجلس الأمن في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ (S/PRST/2005/46) وتم التأكيد عليه خلال آخر زيارة قامت بها بعثة من المجلس إلى منطقة البحيرات الكبرى.

إلا أنه، وفيما يتجاوز ذلك الموقف الجديد الهام جدا، توجد حاجة إلى القيام بإجراء حاسم وسريع، على سبيل المتابعة، لو أردنا تحويل تلك الإرادة في حد ذاتها إلى نتيجة ملموسة. فقد أثبتت تجارب الماضي في هذا المضمار أن الإخفاق في المواءمة بين الإرادة السياسية والإجراءات الحازمة أدى إلى تقوية عزيمة القوات الهدامة على تنفيذ خططها التدميرية الأولى. وقد اثبت سبيل عمل ''إيتوري''، الذي أخذت به بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بدلا من ذلك أن من شأن الضغط المتواصل، المقترن بتدابير قوية، أن يساعد في إبادة تلك الشبكات باعتبارها مُفسدةً للأوضاع العامة. وحكومتي مقتنعة أن ذلك النهج يمكن أَن يؤدي إلى النتيجة ذاتها لو أنه وسع ليطبق ويعزز العمل بموجبه في المناطق التي ترابط فيها القوات المسلحة الرواندية السابقة/انتيراهموي.

وهنا أود التذكير بأن وزراء خارجية بلدان اللجنة الثلاثية زائدا واحد المشتركة، في اجتماعهم الذي عقدوه في كمبالا في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، دعوا بالإجماع مجلس الأمن إلى النظر في إعطاء بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ولاية أقوى بحيث تتمكن من الشروع في نزع سلاح القوات الهدامة بشكل قوي. وقد أحيلت بشكل مشترك رسالة إلى رئيس مجلس الأمن تتضمن لغة محددة من أجل إضفاء شرعية على ذلك الهدف. وقد ولَّد ذلك المسعى المشترك زخما يحتاج إلى المحافظة عليه محافظة كاملة من قبل المجلس، بما في ذلك تصميم استراتيجيات أقوى لمعالجة مسألة نزع أسلحة القوات الهدامة نزعا نهائيا إلى الأبد.

ويتطلع وفدي إلى مشروع القرار الذي ينظر مجلس الأمن فيه حاليا ليصبح قرارا رائدا غير مسبوق في هذا المضمار. ونتوقع أن يُكَّرس بشكل محدد لا لبس فيه من أجل حل مسألة نزع أسلحة القوات الهدامة. ومن هذه الزاوية، يود وفدي أن يغتنم هذه الفرصة كي يدعو مجلس الأمن إلى أن ينظر على وجه السرعة في المقترحات التي قدمها ممثلو اللجنة الثلاثية زائدا واحد المشتركة وذلك كي يخرج

بمشروع قرار قوي ومحدد الأغراض فعلا. ولدى بلدان منطقتنا عزيمة أشد الآن مما كانت عليه في أية فترة خلت للعمل سويا من أجل الاهتداء إلى حل دائم لمسألة نزع سلاح مواطنيها الذين كانوا قد أخذوا رهائن من قبل القادة المتشددين لتلك الجماعات المسلحة وإعادتهم إلى بلدانهم الأصلية ثم إعادة دمجهم في مجتمعاتهم. ومن شأن مشروع قرار له مقاصد محددة ويتضمن إجراءات عملية لبلوغ تلك المقاصد أن يُتَمِّمَ إلى حد كبير ذلك الزخم الإقليمي. وأود أن أكرر الإعراب عن أن رواندا قد وضعت، من جانبها، كل الترتيبات اللازمة لاستقبال وإعادة دمج أولئك الذين سيعودون إلى بلدانهم. وأود اغتنام هذه الفرصة كي أعرب عن خالص امتناننا لتلك الأطراف في مجموعة المانحين الدوليين الذين قدموا، وما زالوا على استعداد لأن يقدموا، المساعدة في هذا الصدد.

ولا يسعني اختتام ملاحظاتي هذه دون الإشارة إلى القائمة التي نشرتها مؤخرا لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) والمتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية. وأود القول إن تلك القائمة جاءت مُقصِّرةً في شموليتها. إذ أنها تحدد فردين ليس إلا من قيادة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وفي حدود علمنا، فإن الفردين المذكورين هما جزء من مجموعة أكبر بكثير، لطالما تصرفت في انتهاك للتدابير التي نص عليها القرار ١٥٩٦ (٢٠٠٥). ونأمل في أن مشروع القرار قيد النظر سيساعد في معالجة هذا الجانب الذي يُهمنا وأنه سيفرض التدابير المتوخاة ليس على عدد محدود من الأفراد وإنما على الجماعات أو الكيانات المسلحة التي ينتمون إليها. وهذا إجراء ملموس واحد يمكن أن يسهم مساهمة فعالة في نزع أسلحتهم.

وفي الختام، فإن القيمة الإضافية للزيارات التي يقوم بها مجلس الأمن إلى منطقة البحيرات الكبرى واضحة في حد ذاتها بكل تأكيد. واسمحوا لي، مع ذلك، أن أؤكد أن أهمية هذه الزيارات ستتعاظم لو أنها ساعدت في توليد زخم حقيقي في سبيل حل المشاكل التي تواجهها منطقتنا الإقليمية. فنزع سلاح القوات الهدامة هي مشكلة أساسية. ورأي حكومتي القوي هو أن قيمة زيارة هذا العام ستتحدد بمقدار ما تساعد فيه بالخروج بتدابير ناجعة وقابلة للتطبيق تؤدي إلى إنهاء أنشطة القوات الهدامة، بما فيها القوات المسلحة الرواندية السابقة/انتيراهاموي. ونتطلع إلى زيارة العام القادم لتأتي تكريسا للاحتفال بالنجاح الذي سيتم إحرازه في ذلك السبيل ولتبادل الآراء فيما يتعلق بأنشطة بناءة أخرى في المستقبل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أوغندا.

السيد بوتاغيرا (أوغندا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم، السيد الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن، وأن أهنئ أيضا سلفكم. سأتوخى الإيجاز في حديثي.

أود، قبل كل شيء، أن أُشيدَ بوفد مجلس الأمن الذي قام بزيارة منطقتنا، ولا سيما أوغندا، وأن أشكره على تلك الزيارة. كما أود أن أسجل رسميا ثناءنا على القيادة البارعة التي أظهرها سفير فرنسا الذي ترأس ذلك الوفد الهام.

يتملك أوغندا القلق بسبب وجود القوات الهدامة على أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتتألف تلك القوات الهدامة من مليشيات محلية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أخفقت في الاندماج في مجتمعها وما زالت تشكل تهديدا، بالإضافة إلى قوى متمردة أجنبية. ولا بد من اتخاذ إجراءات للتصدي لتلك القوات الهدامة. وتعرب أوغندا عن قلقها لأن أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية أصبحت تستخدم كمنطقة ملاذ لتلك القوات: فهي متواجدة هناك، ووضعها مصان، ولا يتخذ أي شيء من باب التصدي لها.

ومن الواضح أن وجودها لا يزال يشكل تهديدا للمنطقة الإقليمية، ناهيك عن تهديدها لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

ولذلك، فإننا نرحب بالتحركات التي قامت بها مؤخرا بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية كي تقف على رأس قوات من جمهورية الكونغو الديمقراطية بغية التصدي لتلك القوات الهدامة.

وفي الآونة الأخيرة، ونتيجة للعمليات التي قامت لها بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (بعثة الكونغو) في إيتوري ضد المليشيات المحلية، لاذت بعض الجماعات المسلحة بالفرار إلى أوغندا. ويسرني القول إن رد أوغندا جاء سريعا إذ ألقت القبض عليها ونزعت أسلحتها. وهذا يُظهِرُ مدى التعاون الذي تقدمه أوغندا في هذا المجال. ولذلك، فإننا سنرحب بإجراء قوي مماثل من قبل بعثة الكونغو في ما يتعلق بالقوات المتمردة الأجنبية الموجودة على تراب جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونرحب في هذا الصدد، غاية الترحيب بمشروع القرار المقترح أمام المجلس لمعالجة هذه المسألة.

وأما طلبنا، على نحو ما تضمنته رسالة وزراء اللجنة الثلاثية زائد واحد المشتركة، والذي أشار إليه ممثل رواندا، فقد كان محددا بإعطاء بعثة الكونغو ولاية قوية تسمح لها بنزع أسلحة تلك القوات الهدامة.

إلا أنه قد تكون هناك أيضا مشكلة من حيث أن بعثة الكونغو ربما لن تكون قادرة على أن تنزع بشكل مباشر أسلحة أولئك الناس. ولذلك، فإن السماح بتمكين قوات جمهورية الكونغو الديمقراطية وبتعزيز قدراتها على معالجة الوضع، بمساعدة من البعثة، سيكون موضع ترحيب. وسترحب أوغندا بتلك المساعدة لو أمكن تحقيق المهمة المطلوبة بهذه الطريقة.

والحد الأدنى لدينا هو ضرورة إجبار أولئك الناس على نزع أسلحتهم. فحقبة نزع السلاح الطوعي قد انتهت، إلا أن هذا لا يعني في الوقت نفسه أن الباب قد أغلق أمام أولئك الراغبين في أن يُقبِلوا طوعا علينا. وقد أنشأت أوغندا في هذا الصدد مكتب عفوٍ عام في إيتوري، وعلى وجه التحديد لأولئك الذين يستجيبون للدعوة إلى نزع أسلحتهم عن طيب خاطر. فنحن على استعداد لاستقبالهم ولإعادة توطينهم في ديارهم. ولكنه لا بد وأن تُحدد فترة نهائية لذلك يصبح بعدها نزع أسلحة أولئك الناس أمرا إلزاميا.

ويسرني أن أبلغ المجلس أنه ضمن إطار عمل اللجنة الثلاثية زائد واحد المشتركة وضمن إطار عمل آليات التحقق المشتركة، فإن منطقتنا قد تحركت بسرعة من أجل معالجة قضية القوات الهدامة. فقد كان هناك اقتراح لإنشاء خلية استخبارات مشتركة يمكن للبلدان المعنية أن تتقاسم معلوماتها الاستخبارية في إطارها. وهناك اقتراح مقدم من أوغندا يرمي إلى إنشاء، ضمن القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا، ضباط اتصال يعالجون في المقام الأول المسائل الاستخبارية، بالإضافة إلى مسائل أخرى، من أجل إيجاد أولئك الناس والتوصية بكيفية التعامل معهم.

وفي ما يتعلق بالوضع في شمال أوغندا، فستكون أمامي فرصة لتناول ذلك الأمر عندما يناقش مجلس الأمن مسألة المدنيين في الصراع المسلح. ولكن اسمحوا لي أن أقول ما يلي: إن الحكومة الأوغندية تعالج الآن مسألة الوضع الإنساني في شمال أوغندا. والوضع لا يثير الفزع على النحو الذي يُصَوّرُ به أحيانا. وتقوم الحكومة الأوغندية بتوفير مرافقين أمنيين للقوافل الإنسانية التي تسعى إلى إيصال مواد الإغاثة، ولكنها أتخذت في الوقت نفسه خطوات من أجل تخفيف شدة الاكتظاظ في المخيمات. ويجري العمل حاليا على نقل ٧٠٠ شخص من المشردين داخليا الذين يعيشون في المخيمات إلى أماكن أخرى. وتُتخذ الآن ترتيبات

لإعادتهم إلى ديارهم. ونناشد المجتمع الدولي كي يساعد في نقل هؤلاء الناس إلى أماكن أخرى، لأنهم يحتاجون إلى أدوات مثل المعازق الزراعية وغيرها، بالإضافة إلى البذور من أجل إعادة نقلهم إلى مناطق جديدة. وهذه العملية جارية الآن.

وأود فقط التشديد على أن المخيمات أُنشئت على أساس مؤقت فقط، كتدبير من تدابير الحماية. وندرك حقيقة أن الظروف فيها ليست ظروفا جيدة وأن المخيمات ينبغي تفكيكها تدريجيا.

وأخيرا، هناك مسألة المتمردين الموالين لـ "كوني" — وهم متمردون غُلاة. وأعتقد أن هذه الفئة أضحت قاب قوسين أو أدنى من نهايتها. وبالتعاون مع السودان، يجري التعامل مع أولئك الذين تَبقَّوا منها ضمن المنطقة الإقليمية ممن يقومون بإرهاب السكان. ونأمل أن بلدان المنطقة ستتعاون عما قريب مع أوغندا من أجل تنفيذ أوامر إلقاء القبض التي صدرت ضد كبار زعماء تلك الجماعة المسعورة.

وأود في الختام أن أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي كي أتحدث أمام المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بوروندي.

السيد انكينغي (بوروندي) (تكلم بالفرنسية): يسر وفدي أن يرى بريطانيا تترأس المجلس خلال شهر كانون الأول/ديسمبر الذي هو خاتمة عام ٢٠٠٥. كما أنه يسعدنا سعادة شديدة أن نشيد بالعمل الممتاز الذي قامت به الرئاسة الروسية، التي تمكنت خلالها وزيرة خارجية بوروندي من التحدث أمام المجلس في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي.

لقد كانت بعثة مجلس الأمن في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي إلى وسط أفريقيا، بقيادة مستنيرة من جانب الممثل الدائم لفرنسا، دليلا جديدا على الأهمية التي يوليها مجلس الأمن للسلام والتنمية في بلدان تلك المنطقة. وقد أعطت البعثة لعملية السلام في بلدي، بوروندي، زخما إضافيا.

وأما في ما يتعلق بالتوصيات التي قدمتها البعثة إلى حكومة بوروندي، والتي ترد في التقرير قيد النظر (S/2005/716) فلدي بضعة تعليقات عليها. في ما يتعلق بالانسحاب التدريجي لقوات حفظ السلام الموجودة في عملية الأمم المتحدة في بوروندي، والجهد الرامي إلى مكافحة الإفلات من العقاب، واستكمال برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، أود أن أقول إن خارطة طريق متفق عليها بين عملية الأمم المتحدة في بوروندي وحكومة بوروندي قد أحيلت إلى رئيس مجلس الأمن بتاريخ ٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥. والمحتويات موجودة في وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن (S/2005/736).

وكما بَيَّنَتْ بوضوح معالي وزيرة الخارجية والتعاون الدولي في بوروندي بتاريخ ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر، فإن الخروج التدريجي سيتم بطريقة منظمة وتبعث على الطمأنينة ابتداء من ١ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦. (S/PV.5311)

وقد تم تحديد المجالات التي ما زالت بحاجة إلى التعاون فيها مع عملية الأمم المتحدة في بوروندي. ومن بين تلك المجالات الدعم اللازم لاستكمال عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بالإضافة إلى الدعم للعدالة الانتقالية في ما يتصل بإنشاء لجنة تقصي الحقائق والمصالحة وإنشاء محكمة خاصة.

وفي ما يتعلق بمحفل الشركاء لدعم الإصلاحات التي نص عليها اتفاق أروشا وتعبئة المساعدة الدولية لإعادة إعمار بوروندي، فإن الحكومة تأمل في الاستفادة من مؤتمر المانحين الذي سيُنظم في النصف الثاني من شباط/فبراير ٢٠٠٦، والذي سنقدم فيه برامجنا ذات الأولوية لإعادة الإعمار

وإنعاش الاقتصاد خلال الفترة ٢٠٠٥ – ٢٠٠٨. ونأمل في أن شركاءنا سيلتزمون التزاما قويا بنجاح ذلك المؤتمر.

وفي ما يتعلق بقوات التحرير الوطنية، وكما ذكر فخامة رئيس جمهورية بوروندي أثناء وجود بعثة المجلس في بوجومبورا، فإننا نود الإعراب من جديد عن استعداد حكومة بوروندي لإيجاد حل سلمي لتلك المسألة. وفي ذلك السياق، فإننا ندعو مجددا المبادرة الإقليمية للسلام في بوروندي، ومجلس الأمن، والبلدان الصديقة كي تستخدم نفوذها من أجل إقناع قوات التحرير الوطنية بالعودة إلى طاولة المفاوضات.

وبالتوازي مع هذا الجهد، يجب على مجلس الأمن أن يتابع بطريقة مناسبة المراسلة المؤرخة ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ الموجهة إلى رئيس المجلس من ”اللجنة السياسية زائد واحد المشتركة“ فيما يتعلق باشتراك بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في نزع سلاح القوات الهدامة التي لا تزال تعمل في جمهورية الكونغو الديمقراطية بما في ذلك قوات التحرير الوطنية.

لقد وصلت عملية السلام في بوروندي إلى مرحلة لا يمكن الرجوع عنها، بفضل الجهود المشتركة للمبادرة الإقليمية، والوساطة، والأمم المتحدة، وعلى الأخص بفضل الدور البارز الذي اضطلعت به عملية الأمم المتحدة في بوروندي. وإن شعب بوروندي ينتظر الآن عوائد هذه العملية.

ويحتل التعمير والتنمية المستدامة مكانة مركزية أثناء هذه المرحلة التي تعقب الصراع. وإننا ندعو المجتمع الدولي إلى دعم بوروندي في التصدي لهذا التحدي. وتأمل حكومتي أيضا أن تستفيد بوروندي من الأنشطة التي ستضطلع بها لجنة بناء السلام حال إنشائها في القريب العاجل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي.

لقد أظهرت مناقشة اليوم ما لقيه العمل الذي اضطلعت به البعثة من ترحيب واسع. وفي اعتقادي أن هناك ثلاث نتائج ربما أحاول أن استخلصها.

أولا، إنني ألاحظ التأييد القوي من جانب أعضاء المجلس للتوصيات الواردة في تقرير البعثة ومهمتنا الآن هي العمل سويا لحشد جهود الأمم المتحدة بأسرها، جنبا إلى جنب مع بلدان المنطقة، لترجمة تلك التوصيات على صعيد الواقع العملي.

ثانيا، اسمحوا لي بأن أبرز أهمية العملية الانتخابية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والحاجة إلى التقيد بالجدول الزمني، ومعالجة المسائل الأمنية، بما في ذلك التهديد المستمر الذي يتعرض له المدنيون من جانب الجماعات المسلحة. وسيكون ذلك هو موضوع مشروع قرار يقدم لمجلس الأمن.

ثالثا، هناك حاجة للعمل على نحو وثيق مع الحكومة البوروندية الجديدة في بوروندي وهي تتشكل وتمضي قدما عن طريق حقبة سلمية جديدة. ولكن بناء السلام عملية تقتضي الالتزام منا جميعا وليس من الأمم المتحدة وحدها، دعما لجهود الحكومة.

بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الراهنة من نظره في البند المدرج على جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٢٠.